# مفهوم الديمقراطية

د. كريم عبد الرازق ـ خبير النظم السياسية

الديمقراطية فى اللغة ـ كلمة يونانية تتركب من لفظين هما (Demos)، ومعناها الشعب (Kratos) ومعناها حكم أى سلطة، أى إن معنى الديمقراطية حكم الشعب أو سلطة الشعب.

عُرّفت الديمقراطية لغويًا بأنها: حكم الشعب، والديمقراطية، مذهب من المذاهب الفلسفية، كما أنها نظام من أنظمة الحكم، فهى مذهب يقوم على أن الأمة مصدر السلطات، وأن إرادتها هى أصل السيادة ومصدرها فى الحكم، وهى كنظام للحكم يراد بها ذلك النظام الذى يقوم على أساس إرادة الشعب وتهدف إلى تحقيق الحرية والمساواة السياسية.

ولا خلاف فى أن الهدف من الديمقراطية أن توفر الحكومات للأفراد كافة الضمانات لحرياتهم الإنسانية ولتحقيق أمانيهم وأن يتمتع المواطن العادى بالأمن الاجتماعى والحرية الشخصية بعيدًا عن أى صورة من صور الاستغلال أو الضغط أو القمع، ويضمن ذلك المؤسسات الدستورية والقادرة على الدفاع عن المواطن.

إذن فالمعنى الأساسى والمبسط للديمقراطية هو حكم الشعب بنفسه، فلا بد أن يقوم ذلك على أساس مجموعة من مبادئ العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وحرية الرأى، والتعبير والمشاركة فى الشأن العام، بالإضافة إلى مجموعة من الحريات والحقوق التى نصَّت عليها المواثيق الدولية واعتمدتها كافة الدول الموقِّعة عليها. من هنا، فإن ما يتعلق بالخصوصية يجب أن ينحصر، بالضرورة، فيما يخص الترتيبات، والأطر، والممارسات بأشكالها المختلفة، دون المساس بالأسس والمبادئ العامة الرئيسية.

ونجد بعد ذلك أن التعاريف الأخرى للديمقراطية تشترك فى إعطاء المعنى الإصطلاحى للديمقراطية، والذى يعنى إعطاء الحرية للشعب فى تشريع القانون واختيار من ينفذه من خلال الانتخابات العامة التى تكفل المساواة للأفراد للمشاركة فى الحياة السياسية؛ حيث يكون الرأى للأغلبية.

## فلسفة الديمقراطية

بدأت «الديمقراطية» بفكرة فلسفية، وهى مبدأ سيادة الأمة، أو «سلطة الشعب»، وهذا الأساس يرجع إلى نظرية العقد الاجتماعى والذى جعل الدولة شخصًا معنويًا له إرادة واحدة، وأن هذه الإرادة أبرمت عقدًا تنازلت فيه عن إرادتها للأغلبية، ذلك أن السيادة مهما كان مصدرها لا يمكن مباشرتها بطريقة سليمة إلا إذا أطاعها الأفراد وخضعوا لها.

## صور الديمقراطية وتطبيقاتها

عندما انتقلت الحرية السياسية والديمقراطية من النظرية إلى التطبيق كان من الطبيعى أن تنعكس على الأسس الدستورية والسياسية على النحو الذى يتناسب وظروف كل دولة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، مما أدى إلى ظهور العديد من التطبيقات الديمقراطية بما يتواءم وظروف كل دولة.

فالديمقراطية كنظام للحكم يكون فيه الشعب مصدر السيادة وصاحبها لكن طريقة ممارسة الشعب لسيادته لا تتخذ شكلًا واحدًا، وإنما تظهر فى صور متعددة تتمشى مع ظروف الدولة وأحوال شعوبها وكل شعب يختار النظام الذى يلائمه وتحقيق أهدافه، كما يرجع سبب الاختلاف إلى طبيعة العلاقة القائمة بين السلطات فى الدولة، وعلى وجه الخصوص السلطتين التشريعية والتنفيذية، وباستعراض دساتير الدول الديمقراطية نجد أنها تأخذ إحدى الصور التالية:

**رسم توضيحى يبين صور الديمقراطية**

ونعرض باختصار لهذه الصور وتطبيقاتها:

## أولًا: الديمقراطية المباشرة (نظام الحكم المباشر)

يقصد بها أن يحكم الشعب نفسه بنفسه بطريق مباشر دون وساطة برلمان أو غيره، ويعتبر هذا النظام من أقدم الطرق وأكثرها ديمقراطية، إذ طبق فى المدن الإغريقية، وهو أيضًا نتيجة منطقية لمبدأ سيادة الأمة. ذلك أنه وفقًا لهذا النظام ـ فإن الإرادة الشعبية لا تقبل الإنابة أو التمثيل.

غير أن هذا النظام لا يمكن تطبيقه من الناحية العملية إلا فى المجتمعات ضئيلة العدد فى السكان كالمقاطعات السويسرية، إذ يستحيل تطبيقه فى الدول ذات المساحات الشاسعة، وصورة هذا النظام ـ أن يعهد الشعب بمهمة الحكم إلى هيئة ينتخبها ويختار رئيسًا لها ويختار الشعب مجلسًا من أفراد يعهد إليه بمهمة سن القوانين، ويجرى هذا الانتخاب بطريقة علنية.

## ثانيًا: الديمقراطية شبه المباشرة

تعتمد هذه الصورة على اشتراك الشعب مع البرلمان فى الحكم، إذ يفترض هذا النظام وجود برلمان منتخب من الشعب، مع إعطاء الشعب بعض الحقوق تتمثل فى أمور متعددة منها حق الاعتراض على القوانين التى يسنها البرلمان، ويكون له أيضًا حق اقتراح القوانين، ويمتد ذلك إلى حق مراقبة النواب والبرلمان كوحدة، فللشعب الحق فى إقالة النواب قبل إنهاء مدة نيابتهم، ويستطيع أن يصوِّت على حل البرلمان كله. أى أن الشعب يشترك بطريقة مباشرة فى إدارة الشئون العامة للدولة وبالذات

الشئون التشريعية، الأمر الذى يؤدى إلى الحد من سلطات البرلمان ويمنع استبداده وطغيانه وتجاهله لرغبات الناخبين.

يعتمد هذا النظام على الجمع بين الديمقراطية المباشرة والتمثيل النيابى. وتتعدد مظاهر هذه الصورة من الديمقراطية، فهناك الاستفتاء الشعبى بقصد التعرف على رأى الشعب فى أمر من الأمور كالاستفتاء بخصوص مشروع قانون دستورى أو عادى. وهناك حق الاعتراض من جانب الناخبين على أمر من الأمور. وقد يساهم الشعب مساهمة فعلية فى التشريع وفى اقتراح القوانين، ويلاحظ أن هذا النوع من الديمقراطية كان مطبقًا فى سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أخذ بها الدستور المصرى الصادر فى ١٩٥٦. غير أن تطبيق هذا النظام أمر يحتاج إلى وعى سياسى وثقافى لدى الشعب حتى يستطيع الشعب المساهمة الجدية المنتجة فى شئون الحكم، إذ يستطيع الشعب فى ظل هذا النظام تحقيق رغباته وتنفيذها بطريق سلمى، والواقع أن هذا النظام لا يمكن تطبيقه فى الدول قليلة السكان، ولهذا فإنه ينتشر فى أغلب الدول الحديثة نظرا لاتساع مساحتها وزيادة السكان.

### ثالثًا: الديمقراطية النيابية

يقوم هذا النوع من الديمقراطية على أساس أن الشعب ينتخب نوابًا (برلمانًا) يمارسون السلطة باسمه ونيابة عنه، وذلك خلال مدة معينة واختصاصات البرلمان وفقًا لهذا النظام تتمثل فيما يلى:

- اختصاص تشريعى (سن القوانين).
- اختصاص مالى (الرقابة على ميزانية الدولة والموافقة عليها).
- اختصاص سياسى (مراقبة السلطة التنفيذية ).

### المبادئ الأساسية للديمقراطية

تم تحديد بعض المبادئ التى يعتقد أنها تُشكل العناصر الأساسية لفهم كيف تطورت الديمقراطية وكيف تعمل.

### الإطار الدستورى والقانونى

ينبغى أن يتم صنع القوانين ضمن أُطر معينة؛ فلا بد أن تكون هناك أساليب متفق عليها لوضع القوانين ولتعديلها، وهناك بعض المجالات، كحقوق الأفراد تحديدًا، ينبغى أن تكون فى منأى عن أهواء حكم الأغلبية.

الدستور هو قانون، ولكنه فى الوقت نفسه أكثر من ذلك بكثير. إنه الوثيقة الأساسية للحكم، والتى تحدد صلاحيات مختلف سلطات الحكم، كما ترسم حدود السلطة. من أبرز مميزات الحكم الدستورى أن هذا الإطار الأساسى لا يجوز تعديله بسهولة وفقًا لرغبات الأكثرية. فمثل هذا الأمر يتطلّب رضا المحكومين المعبّر عنه بصورة جلّية وواضحة.

## الانتخابات الديمقراطية

مهما كان تصميم نظام الحكم جيدًا، لا يمكن اعتباره ديمقراطيًّا، إلّا إذا كان المسئولون الذين يقودون نظام الحكم منتخبين بحرية من قبل المواطنين وبطريقة تُعتبر حرة ومنصفة للجميع.

قد تختلف آليات الانتخابات بين دولة وأخرى، ولكن الأمور الجوهرية تبقى واحدة لكل المجتمعات الديمقراطية، وهى: تمكّن كل المواطنين ذوى الأهلية من التصويت، وحماية المواطنين من ممارسة أى نفوذ عليهم لدى ممارستهم حق التصويت، وفرز وعدّ الأصوات بطريقة تتسم بالصراحة والصدق. وبما أن عملية التصويت تتعرّض دائمًا، وعلى نطاق واسع، لأخطاء، وربما لتزوير، فينبغى بذل ما يمكن من الجهود لتحاشى حصول ذلك قدر الإمكان.

## سن القوانين

يسجّل التاريخ أن البشر بدءوا بسنّ قوانين رسمية منذ خمسة آلاف سنة. ولكن تتباين بشدة الأساليب التى تعتمدها المجتمعات المختلفة فى وضع الأنظمة التى تعيش فى ظلها، وذلك بدءًا من فرض مشيئة ملوك يتصرّفون كآلهة إلى تصويت الأكثرية لاجتماعات أهالى القرى.

فهيئات صنع القوانين تعرف أنها مسئولة أمام ناخبيها، وأنها إذا لم تشرّع بما فيه مصلحة الشعب، فإنها ستواجه الهزيمة فى الانتخابات المقبلة. الأمر الأهم فى صنع القوانين بطريقة ديمقراطية ليس الآلية التى يتم فيها،

ولا المكان الذى يحصل فيه، لكن الشعور بالخضوع إلى محاسبة المواطنين وضرورة تلبية رغبات الشعب.

## القضاء المستقل

إن المحاكم، التى لا تسيطر لا على القوات العسكرية ولا على الإنفاق، هى «السلطة الأقل خطرًا» بين سلطات الحكم. رغم هذا، يمكن للمحاكم أن تكون شديدة التأثير فى الأنظمة الديمقراطية، وتُعتبر بطرق عدّة الوسيلة التى يتم بواسطتها تفسير التقييدات الدستورية وتطبيقها.

معظم القضاة يُعيّنون فى مناصبهم لمدى الحياة، وبذلك يمكنهم التركيز على الأمور القانونية دون أن تصرفهم الأمور السياسية عن ذلك. فى حين أن المحاكم الدستورية ليست كلها متماثلة، ينبغى أن تكون هناك هيئة لها سلطة تحديد ما يقوله الدستور، وتحديد متى تتجاوز سلطات الحكم المختلفة صلاحياتها.

## صلاحيات الرئاسة

لا بد أن يكون لكل المجتمعات العصرية رئيس تنفيذى قادر على القيام بمسئوليات الحكم، بدءًا من الإدارة البسيطة لبرنامج ما، وحتى قيادة القوات المسلحة للدفاع عن الوطن أيام الحرب. لكن يجب التنبه إلى وجوب إعطاء مثل هذا المسئول ما يكفى من الصلاحيات للقيام بمهامه،

وفى الوقت نفسه، الحد من سلطته كى لا يصبح دكتاتورًا. ولا بد أن يكون هناك أدوات لمحاسبته وتقييمه ولو عن طريق غير مباشر أى الانتخابات، ويجب أيضًا أن يتم تحديد المدة الزمنية للرئاسة.

الأمر المهم، هنا أيضًا، ليس كيفية تنظيم عمل الرئاسة، ولكنه القيود المفروضة على ذلك المنصب بموجب مبادئ متّبعة مثل مبدأ «الفصل بين السلطات». فى الحكم الديمقراطى، على الرئيس أن يحكم مُعتمدًا على مهاراته السياسية، ليقيم إطار عمل للتعاون مع السلطة التشريعية، ولكن فى المقام الأول مع الشعب نفسه. فى نفس الوقت، يجب أن يشعر المواطنون بالثقة من أن القيود الدستورية تضمن أن يكون الرئيس، أو رئيس الوزراء، خادمًا للشعب لا سيّده.

## دور وسائل الإعلام الحرة

ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بحق المواطن فى المعرفة هو وسائل الإعلام الحرة، أى الصحف وشبكات الإذاعة والتلفزيون، التى يمكنها التقصّى عن أعمال الحكم ونشر أخبارها دون خشية من الملاحقة. كان القانون العام البريطانى يعتبر أى انتقاد للملك (وتبعًا لذلك الحكومة بكاملها) جريمة تُعرف بجريمة تشهير للتحريض على الفتنة.

فى دولة تكثر فيها تعقيدات الحياة، قد لا يكون فى وسع مواطن ما أن يترك عمله للذهاب إلى إحدى المحاكم وحضور المحاكمات، أو لحضور مناقشات الهيئات التشريعية، أو التقصّى عن كيفية عمل برنامج حكومى

مُعيّن. ولكن الصحافة تعمل بمثابة وكيل عن المواطن، بحيث تنقل إليه بواسطة وسائل الإعلام المنشورة، والمرئية، والمسموعة ما تتبيّنه من هذه الأمور كى يصبح بإمكانه التصرف وفق ما حصل عليه من معلومات.

فى الأنظمة الديمقراطية، يعتمد المواطنون على وسائل الإعلام للتخلّص من الفساد، وكشف سوء تطبيق العدالة، أو عدم كفاءة وفعالية عمل جهاز حكومى معيّن. لا يمكن لأى بلد أن يكون حرًّا دون وسائل إعلام حرة، ويعتبر إسكات صوت وسائل الإعلام من دلائل قيام حكم دكتاتورى.

## دور جماعات المصالح

خلال القرن الثامن عشر، وجزء لا بأس به من القرن التاسع عشر، وحيث كان عدد السكان قليلًا، والبرامج الحكومية محدودة، والاتصالات بسيطة، لم يكن المواطنون بحاجة إلى مؤسسات أو منظمات وسيطة لمساعدتهم على إيصال آرائهم إلى من يريدون. ولكن فى القرن العشرين، أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدًا، كما أصبح دور الحكومة أكثر اتساعًا. هناك اليوم الكثير من القضايا التى يريد الناخبون التحدث عنها، ومن أجل إسماع أصواتهم فى صدد قضايا معيّنة، ينشئ المواطنون مجموعات ضغط (لوبى)، ومجموعات تدافع عن مصالح عامة أو خاصة وتعمل على تحقيقها، ومنظمات غير حكومية تُكرّس نفسها للعمل فى سبيل قضية مُعيّنة.

## حق الشعب فى أن يعرف (الشفافية وتداول البيانات والمعلومات)

قبل هذا القرن، إذا أراد الناس أن يعرفوا كيف تعمل حكوماتهم، كانوا يتوجهون إلى مقر الاجتماعات للإصغاء إلى المناظرات والمناقشات. أما اليوم، فهناك بيروقراطيات ضخمة معقّدة، وقوانين وأنظمة يقع بعضها فى مئات الصفحات، وعملية تشريعية، حتى ولو كانت خاضعة للمحاسبة من قبل الشعب، قد تكون مبهمة ليسمح لأكثرية الناس بفهمها. فى النظام الديمقراطى، على أعمال الحكم أن تكون شفافة قدر الإمكان، أى أن المداولات والقرارات يجب أن تكون مُتاحة لتدقيق الناس. من الواضح أنه لا يجوز أن تكون كل أعمال الحكومة علنية، ولكن للمواطنين الحق فى معرفة كيف تُصرف أموال الضرائب التى تجبى منهم، وما إذا كانت المحاكم تتمتع بالكفاءة والفعالية، وما إذا كان المسئولون المنتخبون يتصرفون بمسئولية. إن كيفية توفير مثل هذه المعلومات تختلف بين حكومة وأخرى، ولكن ما من حكم ديمقراطى بوسعه العمل بسرية تامة.

## حماية حقوق الأقليات

إذا كانت «الديمقراطية» تعنى حكم الأكثرية، تبقى كيفية معاملة الأقليات من أهم مشاكلها. لا نعنى بتعبير «الأقليات» الناس الذين صوتوا ضد الحزب الفائز أو الجهة الفائزة فى الانتخابات، بل أولئك الذين يختلفون بصورة جليّة عن الأكثرية بسبب العرق، أو الدين، أو الأصل الإثنى. وهناك العديد من الأمثلة عن الدول التى عاملت، أو

تُعامل، مواطنيها بطريقة دموية ورهيبة، والمحرقة النازية لليهود ليست سوى الصورة الأوضح عن ذلك. ولكن ما من مجتمع يمكنه أن يطمح لأن يُسمى نفسه مجتمعًا ديمقراطيًّا إذا كان يستثنى بصورة منتظمة جماعات معيّنة من سكانه من الحماية الكاملة للقوانين.

## رابعًا: من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التفاعلية

دالة الديمقراطية هى الانتخاب، الذى يفرز لنا أنواعًا من الديمقراطية التمثيلية representative democracy، أو النيابية لا يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه ولكن من خلال ممثليه. وقد استمر نظام الانتخاب لفترة على درجتين (يختار المواطنين عددًا قليلًا من «الوكلاء» عنهم، ثم يقوم هؤلاء الوكلاء بانتخاب النواب). كما كان حق المشاركة فى اختيار الوكيل أو انتخاب النواب قاصرًا على شرائح اجتماعية دون الكافة (كالنبلاء والأعيان وملاك الأراضى..)، ثم استقر العرف الديمقراطى على الانتخاب العام، والمباشر، والسرى.

هذا هو المستوى الأول الذى عرفته ومارسته المجتمعات من مستويات الديمقراطية، التى جسدت فكرة سيادة الشعب فى عملية انتخاب الممثلين، لعضوية البرلمان أو لتولى السلطة. ولذلك، يعد وجود الهيئة النيابية أساسيًّا فى هذا النظام باعتبارها مكمن الإرادة العامة عن الشعب الذى ينتخبها، وهى بهذا الأساس بمثابة الأداة المحرِّكة فى الديمقراطية التمثيلية على الرغم من اختلاف الأنظمة، من حيث العلاقة بين السلطات فيها.

ولكن عندما نتحدث عن قواعد إدارة هذه السلطة وكيفية مراقبة أدائها خلال توليها السلطة، فنحن نشير إلى نقلة نوعية فى تعريف الديمقراطية، تحاول تجسيد فكرة «حكم» الشعب وكأنها تتوقى للديمقراطية المباشرة، مع إتاحتها للعامة وليس للقلة الأرستقراطية كما كان فى ديمقراطية الإغريق القديمة أو فى عهود الإقطاع. فاليوم نتحدث ليس فقط عن الديمقراطية التمثيلية أو النيابية أو غير المباشرة، ولكن عن الديمقراطية التفاعلية interactive democracy، التى طورت منهجيات لتطبيقها ومعايير لقياس جودتها وآليات لتعزيزها، وتمكين المجتمع من «التحول» نحو هذه الديمقراطية الحديثة. بعبارة أخرى، فإذا كانت الديمقراطية التمثيلية تقوم مؤسسات تترجمها على أرض الواقع، وتساعد على إفراز قيادات متمكنة تخضع لشروط المحاسبة، فإن الديمقراطية الحديثة تتطلب وسائل مبتكرة لإعادة صياغة طرق إشراك المواطنين بشكل مباشر فى مسائل الحكم، كعامل مكمل للعمليات الانتخابية والتمثيلية.

### الديمقراطية التمثيلية «تنافسية» والديمقراطية التفاعلية «تعاونية»!

تقوم الديمقراطية التمثيلية على أساس المنافسة لتحديد ما هو أفضل للمجتمع؛ حيث يتحتم على الراغبين بالفوز فى تمثيل الآخرين مواجهة المواطنين والتنافس للحصول على أصواتهم. وبذلك فهم يعملون على التركيز على المسائل الخلافية فى المجتمع؛ حيث يبذلون كل جهد ممكن لإيضاح وإيصال رسالتهم. وهذه الديمقراطية «التمثيلية» تتسم

بالمنافسة، التى تضفى الحيوية على الحياة السياسية وتخضعها لمبدأ المساءلة والمحاسبة. إلا أن الكثيرين يشككون فى ذلك، خاصة من يدعو إلى اتباع مبدأ التوافق/ أو الإجماع فى عملية صنع القرار (وهو إحدى المقولات السائدة اليوم فى مصر، لا سيما من الشباب والأحزاب)، بدلًا من الاقتصار فقط على التنافس على المناصب المنتخبة، الذى قد يؤدى أيضًا إلى «استبداد الأغلبية»، وبالتالى يضعف من قدرة المجتمع على إقرار سياساته وخططه على أساس من التوافق وحوار المجتمعى وعدم إقصاء أى فريق أو قوى أو تيارات سياسية.

إلا أن هذه الانتقادات تجاه الديمقراطية التمثيلية ليست قاصرة على مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، بل نجد صداها قديمًا فى الديمقراطيات الغربية أيضا؛ حيث قاد التركيز على الانتخابات والفروقات بين برامج المرشحين إلى توسيع الفجوة بين المواطنين وممثليهم المنتخبين عمومًا، وعزوف المواطن العادى وابتعاده عن الحياة السياسية. لذلك فلا بد من التعامل مع مسألة الديمقراطية والإصلاح الديمقراطى، انطلاقًا من هذا المفهوم الشامل، الذى يقوم على أساس وجود عنصرين أساسيين وبذات القدر من الأهمية، هما العنصر التمثيلى والعنصر التفاعلى.

وتقوم الديمقراطية اليوم على ركيزتين هما: الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التفاعلية.

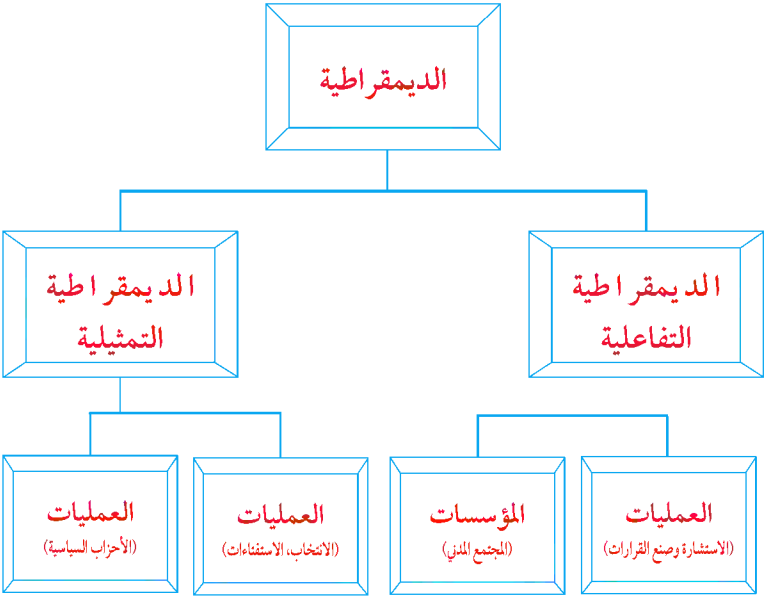


فالديمقراطية التمثيلية تنصب على البنية التنظيمية للديمقراطية، والأحزاب السياسية والمؤسسات التمثيلية الأخرى، وهياكلها الوظيفية، ومدى تمثيلها ومستوى العدالة فى العملية الانتخابية. كما تقيم مدى صلاحية النظم الانتخابية من حيث قدرتها على ترجمة توجهات الناخبين، ومدى نزاهة وحرية العملية الانتخابية وإدارتها..

أما الديمقراطية التفاعلية فتلفت الانتباه إلى مدى انفتاح الحكم والقائمين عليه على المواطنين فى عملية صنع القرارات ووضع السياسات وتنفيذها، والأدوار المختلفة التى تقوم من خلالها منظمات المجتمع المدنى بالتأثير فى القرارات العامة..، أى تركز الكيف أكثر من الكم، ولا تكتفى فى تقييم نظام الحكم بجمع المعلومات عن الإطار الدستورى والهياكل المؤسسية والعمليات الانتخابية على أساس أن الحقائق تعبِّر عن نفسها، بل تفسر تلك الحقائق المتعلقة فى سياقها التفاعلى، وتقيس قدرة الشعب على حكم نفسه من خلال ممثليه وبوسائل مباشرة أيضًا، فى مقدمتها توسيع نطاق التشاور مع الأطراف المعنية بالقرار قبل اتخاذه، وإشراك المجتمع ومراعاة توجهات الرأى العام فى صنع القرار.

ومن الناحية المنهجية والبحثية، تتطرق الديمقراطية التمثيلية إلى المؤسسات التمثيلية باحثةً فى طرق عملها وكفاءتها، ومدى تمثيلها، ومستوى العدالة فى العملية الانتخابية، وتتناول «مؤسسات الديمقراطية»، من حيث الإطار القانونى، والنظام الانتخابى وأدائه، ونظام الأحزاب السياسية، والهيئات المنتخبة (أعضاء البرلمان)، وكذلك العمليات المصاحبة مثل إدارة الانتخابات، ومشاركة الناخبين.

أما الديمقراطية التفاعلية، فبجانب دراسة المؤسسات، تركز على مدى انفتاحها على المواطنين، وإنصافها فى معاملتهم على أساس من المساواة، ودرجة شفافية بنيتها التنظيمية وإجراءاتها، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات مواطنيها، وبالتالى تعتبر أن أهم العمليات التى تقوم بها الديمقراطية التفاعلية هى عمليات التواصل مع جمهور المواطنين، وآليات الاستفتاءات والمبادرات الشعبية.